فيه الحدث لهو مستقل بالمفهومية وضم اليه انتسابه بغيره نسبة تامة هي الة بملاحظة طرفيها وجب ان يكون مسندا باعتبار الحدث اذ قد اعتبر ذلك في مفهومه وضعا وان يذكر فاعله كي يتحصل تلك النسبة واما مجموع معناه فلا يتحصل الحكم عليه والحكم به وهو ظاهر بادنى تامل الصادق فان قلت لما ذا جعل النسبة مضمونة الى المنسوب وجعل المجموع مدلول لفظ هو الفعل ولم يضم الى المنسوب اليه كذلك مع انها حالة بينهما لاختصاص باحدهما قلت لعل السبب في ذلك ان النسب قائمة بالمنسوبات تعلقية اليه كالابوة القائمة بالاب المتعلقة بالابن الا ترى انك تقول انتسب الى زيد ولا تقول زيد الى القيام وتقول القيام منتسب وزيد منتسب اليه واذا بنيت الصيغة من المتعدي قلت القيام منسوب وزيد منسوب اليه كل ذلك يرشدك الى ما ذكرنا فان قلت كما ان مجموع الفعل والفاعل نحو قام زيد يستفاد منه نسبة غير مستقلة وطرفان صارت النسبة الة لتعرف حالهما كذلك الصفة نحو قائم يستفاد منه ذات ما والقيام ونسبة بينهما هي الة لملاحظتهما فلم جاز كون الصفة محكوما عليها ومحكوما بها دون الفعل اجيب بان النسبة في الفعل نسبة تامة متقررة بنفسها لا ترتبط بغيرها اصلا والمقصود الاصلي من العبارة افادة تلك النسبة فلا يمكن ان يؤلى الى احد طرفيها فقط واما الصفة فالنسبة المعتبرة فيها نسبة تقييدية غير تامة ولا يقتضي انفراد المعنى من غيره وعدم ارتباطها به وايضا ليست النسبة الصلية مقصودة من العبارة فلذلك جاز ان يلاحظ فيها تارة جانب الذات فيجعل محكوما عليه وتارة جانب الوصف فيجعل محكوما به واما النسبة المعتبرة فيها فلا يصلح للحكم عليها ولا للحكم بها لا وحدها ولا مع غيرها لعدم استقلالها فان قلت ما ذكرته من مجموع الفعل وفاعله لا يصلح ان يكون محكوما به بنا على ما ذكره النحاة من ان المسند في قولك زيد قائم ابوه وهو الجملة الفعلية اجيب بان المتصور ههنا حكمان احدهما الحكم بان بازيد قائم والثاني ان زيدا قائم الاب ولا شك ان الهذيين الحكمين ليسا بمفهومين صريحا من هذا الكلام بل المقصود من هذا الاصلي احدهما والاخر يفهم التزاما فان المقصود هو الاول فزيد في هذا الكلام باعتبار مفهومه الصريح ليس محكوما عليه ولا محكوما به حقيقة بل هو قيد يتعلق به محكوم عليه وان كان

كان المقصود الثاني كما هو الظاهر فلا حكم صريحا بان القيام والاب بل الاب قيد للمسند الذي هو القيام اذ به يتم مسند الى زيد الا ترى لو قلت قام ابوه زيد وقعت النسبة بينهما لم ترتبط بغيره اصلا ولو كان معنى قام ابوه ايضا ذلك لم ترتبط زيد ولم يقع خبرا ومن ثم سمع النحاة يقولون قام ابوه جملة وليس بكلام لتجزيه عن ايقاع النسبة بين طرفيها بقرينة ذكر زيد واراد الضمير الدال عليه ارادة ارتباط الذي يستحيل وجوده مع الايقاع

تمت	تمت	تمت	

رسالة في تحقيق وضع المفردات لعلي القوشجي

اعلم ان المشهور ان وضع المفردات ليس لافادة مسمياتها لاستلزامها الدور ومعنى ذلك ان ليس الغرض من وضع المفردات ان يحصل معانيها في ذهن السامع ابتداء والا على دلالات الالفاظ الوضع يكون نسبة بين اللفظ والمعنى يتوقف العلم به على العلم بكل من اللفظ والمعنى فلو توقف العلم بالمعنى على العلم بالوضع لزم الدور بل الغرض منه اذكاره بال السامع و احضاره عنده ليحكم به او عليه وما قيل في دفع الدور ان فهم المعنى من اللفظ يتوقف على العلم بالوضع وذا انما يتوقف على العلم بالمعنى لا من حيث اللفظ او ان العلم بالمعنى في الحال يتوقف على العلم بالوضع وهو انما يتوقف على العلم بالمعنى سابقا لا في الحال فلا بد من ارجاعه الى ما ذكره من الاذكار والا فلا يجدي بطائل قيل لا وجه لتخصيص هذا البحث بالمفردات فان وضع المركبات ايضا لو كان لافادة معانيها لزم الدور يعني ما ذكر غير مختص في المفردات فان المركبات ايضا موضوعة وضعا نوعيا باراء معانيها فلو توقف العلم بمعانيها على العلم باوضاعها و قد ذكرنا ان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى فتوقف العلم به على العلم بكل من طرفيها اعني اللفظ والمعنى يلزم الدور واجيب بان العلم بالمعاني المركبة انما يتوقف على العلم بكون مفرداتها موضوعة بمعانيها لا على العلم بكون المركب موضوعا للمعنى التركيبي فلا دور فحاصل معنى كون المركب موضوعا باراء معنى ان يكفي في العلم بمعنى المركب معرفة اوضاع مفرداته واعترض عليه بانه لو كفى افادة المعاني المركبة مجرد العلم باوضاع مفرداتها لم يحصل اختلاف الافادة في المركبات عند اتفاقها في الالفاظ المفردة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)